



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

العراق يرفض مقترح شركة إكسون موبيل بيع حصتها في حقل غرب القرنة ١

ليزي بورتير - علي العقيلي - بن فان هيوفلين

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الاصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى ايضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لاعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بانواعه كافة، ادارية ومالية وفكرية واخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

العراق يرفض مقترح شركة إكسون موبيل بيع حصتها في حقل غرب القرنة ١

ليزي بورتر* - علي العقيلي** - بن فان هيو فلين***

رفض العراق مقترح شركة إكسون موبيل بيع حصتها في حقل نفط غرب القرنة ١ لشركتين صينيتين؛ مما أثار صراعاً وقلقاً بشأن المشروع المسؤول عن نحو عُشر إنتاج البلاد النفطي.

في ١٣ أيار ٢٠٢١ أرسلت شركة نفط البصرة كتاباً رسمياً إلى شركة إكسون موبيل ورد فيها: ”نود إخباركم بأننا لا نتفق مع الشروط التي عُرضت على الشركتين المذكورتين آنفاً“، مشيرة إلى شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) والشركة الوطنية الصينية للنفط البحري (CNOOC).

أبلغت شركة إكسون موبيل شركة نفط البصرة في خطاب أُرسِل في شهر كانون الثاني هذا العام أنها تعتزم بيع كامل حصتها البالغة ٣٢,٧٪ في حقل غرب القرنة ١ لشركات صينية، على وفق ما قاله السيد خالد حمزة عباس، المدير العام لشركة نفط البصرة. وبموجب الصفقة المقترحة، تحصل شركة (CNPC) على ١٢,٧٪ حصة إضافية على حصتها في اتحاد الشركات النفطية التي تدير الحقل، والتي تبلغ ٣٢,٧٪، في حين ستضم شركة (CNOOC) إلى الاتحاد بحصة ٢٠٪.

أنتج الحقل في المتوسط حوالي ٣٧٥ ألف برميل يومياً هذا العام.

وفي مقابلة مع تقرير نفط العراق في نيسان، قال عباس إن وزارة النفط تفضل إبقاء شركة أمريكية مسؤولة عن حقل غرب القرنة ١، وحاولت إقناع شركة شيفرون بتولي دور شركة إكسون. وأضاف عباس أن العوامل التي دفعت شركة إكسون موبيل إلى البحث عن مخرج - بما فيها هامش الربح المنخفض نسبياً وتأخر العراق المتكرر في السداد - ستكون سبباً لعدم رغبة شركة شيفرون على الاستثمار في الحقل.

قد تكون وزارة النفط العراقية مترددة بشأن الموافقة على اقتراح شركة إكسون موبيل في

بيع حصتها إلى شركتي (CNPC) و(CNOOC) الصينيتين؛ لأن العراق قد أُنقل بالفعل بالاستثمار الصيني المتزايد. إذ تمتلك الشركات الصينية حصصاً في (٩) حقول نفط وغاز في العراق الاتحادي، وهي أكبر حصة من أي دولة أجنبية.

في كتابها الرسمي الصادر في ١٣ أيار، استشهدت شركة نفط البصرة بالمادة ٢٨ من عقد الخدمات الفنية (TSC) الذي يخضع له حقل غرب القرنة ١، بأن الشركات التي ترغب في بيع أي حصة لطرف ثالث عليها الحصول على موافقة من شركة نفط البصرة أولاً. وذكرت شركة نفط البصرة في كتابها الأسباب وراء رفضها مقترح شركة إكسون موبيل ببيع حصتها، إذ قالت فيه: "نتيجة لإخفاقكم في إبلاغ شركة نفط البصرة برغبتكم في الدخول في اتفاقية تنازل عن حصتكم في حقل غرب القرنة ١ لشركتي (CNPC) و(CNOOC)، وعلى وفق ما نصّ في عقد الخدمات الفنية المادة (٢٨-٣)، فضلاً عن إخفاقكم في الحصول على الموافقة المسبقة من شركة نفط البصرة فإن مقترح البيع مرفوض".

تحدد المادة (٢٨-٣) من العقد الإجراءات الواجبة على الشركة اتباعها لبيع حصتها إلى طرف ثالث. وتجدر الإشارة إلى أن العراق لم ينشر عقده الخاص بحقل غرب القرنة ١، وحصل تقرير نفط العراق على نسخة من عقد الخدمات الفنية الخاص بحقل نفط الرميلة، الذي تم عرضه مع حقل غرب القرنة ١ في جولة العطاءات نفسها لعام ٢٠٠٩ ويستندان إلى العقد نفسه.

ينصّ عقد الرميلة على أنه "يتعين على الشركة أن تقدم طلباً إلى شركة نفط البصرة مع تقديم بيان تفصيلي للجهة الثالثة الموصى بها وكفاءتها الفنية والمالية". ومن ثم "يتعين على شركة نفط البصرة النظر في الطلب المذكور وإخطار الشركة بموافقتها أو خلاف ذلك في غضون ثلاثة (٣) أشهر من استلامها للطلب".

وعلى وفق المدير العام لشركة نفط البصرة، خالد حمزة عباس، فيبدو أن شركة إكسون موبيل قد اتبعت هذه الخطوات في رسالتها في كانون الثاني، التي حددت شركتي (CNPC) و(CNOOC) كونهما المشتريين المحتملين. ويبدو كذلك بأنه من المرجح أن وزارة النفط ستضطر إلى أن تعدّ الشركتين كفتوتين تقنياً ومالياً، نظراً؛ لأن العراق قد منحهما بالفعل عقوداً نفطية أخرى.

تنصّ المادة (٢٨-٤) من العقد على ما سيحصل إذا رفض العراق اقتراح البيع: "في غضون الفترة المنصوص عليها في المادة ٢٨-٣ من العقد سيكون على شركة نفط البصرة خيار

شراء هذه الحصة والتنازل عنه لصالح شركة عراقية مرشحة بالشروط والأحكام المقدمة للطرف الثالث نفسها.“

وبافتراض وجود هذه المادة في عقد حقل غرب القرنة ١ أيضاً، فسيكون لدى العراق أحد الخيارين الآتيين: إما الموافقة على الصفقة وإما تسديد السعر المطروح للمشتريين المحتملين. ومع ذلك، في كتابها الأخير إلى شركة إكسون موبيل، يبدو أن شركة نفط البصرة ترفض الصفقة المقترحة دون اقتراح عرض مطابق للشروط.

إذ تشير شركة نفط البصرة في كتابها: ”إذا أردنا شراء حصتكم في العقد، فسيكون ذلك بموجب شروط وأحكام جديدة.“.

في أوائل شهر أيار عام ٢٠٢١، نقلت رويترز عن عباس قوله: إن شركة إكسون موبيل تتطلع لبيع حصتها مقابل ٣٥٠ مليون دولار. ليس من الواضح ما إذا كان هذا هو سعر البيع المقترح الذي اتفقت عليه إكسون مع الشركتين الصينيتين (CNPC) و(CNOOC).

وقال مسؤول كبير في شركة نفط البصرة لتقرير نفط العراق في ١٣ أيار ٢٠٢١ بأن ”شركة نفط البصرة لم تعرض على شركة إكسون موبيل أي أموال مقابل الحصول على حصتها في عقد الخدمات الفنية“. وقال مسؤول آخر في شركة نفط البصرة: ”إن المفاوضات لا تزال جارية مع شركة إكسون (ولم يتم الاتفاق على أي شيء) حتى الآن.“

ولم تسن لتقرير نفط العراق التواصل مع وزارة النفط العراقية وشركة إكسون موبيل للحصول على تعليق في هذا الصدد.

وقال صباح السعدي -الذي شغل منصب رئيس القسم القانوني في إدارة العقود والتراخيص البترولية بوزارة النفط عند الاتفاق على عقد حقل غرب القرنة ١- في بيان صدر مؤخراً إنه لا ينبغي للعراق أن يدفع لشركة إكسون موبيل أي شيء مقابل حصته.

وأقر السعدي أن بإمكان شركة إكسون بيع حصتها إلى شركة أخرى ”خاضعة لموافقة وزارة النفط“، وأضاف: ”من حق شركة نفط البصرة أن تأخذ الحصة مجاناً لأنها المالك الحقيقي للحقل نيابة عن الشعب والمالك لا يشتري ما يمتلك.“.

ومن جانبها، فمن غير المرجح أن تتخلى شركة إكسون موبيل عن أحد أصولها مجاناً ولاسيما أنها قد جهزت بالفعل مشترين مؤهلين، وعلى استعداد لدفع مئات الملايين من الدولارات. وبالنظر إلى تاريخ الشركة في الإجراءات القانونية الصارمة للدفاع عن حرمة عقودها في جميع أنحاء العالم، يبدو أن المسرح على أرض الواقع مهيباً لصراع أكثر شدة.

**فريق العمل في بغداد الذين ساعدوا في إعداد هذا التقرير مجهولو الأسماء لسلامتهم الأمنية.

المصدر:

<https://www.iraqoilreport.com/news/iraq-rejects-exxons-proposed-west-qurna-1-sale-43762/>